المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

كتابة الدولة لدى وزارة الطاقة و المعادن
و الماء و البيئة، المكلفة بالماء و البيئة

SECRETARIAT D'ETAT AUPRES DU MINISTERE DE L'ENERGIE DES MINES, DE L'EAU ET DE L'ENVIRONNEMENT, CHARGE DE L'EAU ET DE L'ENVIRONNEMENT

البعد الجهوي
للسياسة الحكومية في مجالي الماء و البيئة

البعد الجهوي للسياسة الحكومية في مجالي الماء و البيئة

مـــدخـــــل

تعتبر كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة من حيث طبيعة مهامها واختصاصاتها والتوزيع الجغرافي لمصالحها من أكثر القطاعات تأهيلا للانخراط في أي عملية ذات بعد جهوي كيف ما كان نوعها.

و يمكن رصد معالم هذا البعد الجهوي لتنفيذ السياسة الحكومية في مجالي الماء والبيئة من خلال عدة واجهات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- الإطار القانوني والمؤسساتي؛
- إستراتيجية القرب المعتمدة حاليا؛
- مقاربة الشراكة.

1. الإطـــــار القانـــوني والمؤسســـاتي

باستقراء مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بقطاعي الماء وبالبيئة، نلاحظ حضورا بارزا للبعد الجهوي في تدبير الشأنين المائي والبيئي، حيث تتضمن هذه القوانين أحكاما ومقتضيات تأخذ بعين الاعتبار المعطى الجهوي والمقاربة اللامركزية لمعالجة المشاكل المرتبطة بهذين القطاعين.

1.1. في مجال الماء

- فالقانون رقم 10.95 المتعلقة بالماء، بإحداثه لمجموعة من الهيئات المؤسساتية، كالمجلس الوطني للماء والمناخ ووكالات الأحواض المائية، ولجان الماء بالأقاليم والعمالات، والاختصاصات الذاتية والاستشارية للأجهزة المنتخبة على مستوى الجهات والأقاليم يبرز مدى الاهتمام بالبعد اللامركزي لتدبير الموارد المائية.

- المرسوم رقم: 2.94.724 المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم المصالح المركزية لقطاع الماء، والقرار رقم: 856.83 المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم مصالح الماء يكرس البعد الجهوي في أغلب مضامينه.

- المرسوم رقم: 2.79.223 المتعلق بإجراءات وضع ومراجعة المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة لموارد المياه والمخطط الوطني للماء.

- المرسوم رقم: 2.97.488 المتعلق بتأليف وتسيير لجان الماء للعمالات والأقاليم.

- المرسوم رقم: 2.97.489 المتعلق بتعيين حدود الملك العام المائي وتقويم مجاري المياه واستخراج مواد البناء.

1. الإطـــــار القانـــوني والمؤسســـاتي

2.1. في مجال البيئة

- القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة، يمنح للجماعات المحلية الترابية اختصاصات هامة في مجال حماية واستصلاح البيئة.

- القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، يكرس هو أيضا البعد الجهوي في مجال تقييم الأثر البيئي في المشاريع الاستثمارية، حيث ينص على خلق لجان جهوية تقوم بفحص دراسات التأثير على البيئة ومنح قرار الموافقة البيئية للمشاريع التي تدخل في اختصاصها.

- القانون رقم 13.03 المتعلق بمحاربة تلوث الهواء ومراسيمه التطبيقية يأخذ كذلك بعين الاعتبار البعد الجهوي لأجل محاربة تلوث الهواء ومراقبة جودة الهواء بتأسيس لجان جهوية لتتبع ومراقبة جودة الهواء وخلق شبكات جهوية لحراسة جودة الهواء وتحديد مسؤوليات الجماعات والجهات المعنية على المستوى الجهوي .

- القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، في إطار توزيع الأدوار بين الدولة والجماعات المحلية تنص مجموعة من مقتضياته على البعد الجهوي و الإقليمي والمحلي لتدبير النفايات إن على مستوى إعداد المخططات المديرية لتدبير النفايات أو على مستوى دور كل من الأجهزة الحكومية أو المنتخبة في تدبير قطاع النفايات.

- المرسوم رقم 2.93.1011 الصادر في 20 يناير 1995 حول المجالس الجهوية للبيئة التي تمت إعادة تنظيمها بواسطته باعتبارها من الهيئات المكلفة بالمحافظة على البيئة وتحسينها ؛ حيث تم إعادة تنظيم المجالس الجهوية للبيئة إلى جانب المجلس الوطني للبيئة ومجالس البيئة بالولايات والأقاليم .

2. إستراتيجية القرب في مجالي الماء و الأرصاد الجوية

يناط بكتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة إقرار السياسة الوطنية للماء المبنية على نظرة مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار:

- تطور الموارد المائية المتاحة؛
- الحاجيات من الماء بمختلف القطاعات؛
- ضرورة تعميم الاستفادة منه مع السعي إلى تحقيق التضامن بين الجهات وتدارك الفوارق بين المدن والبوادي.

تتلخص أهم اختصاصاتها في ما يلي:

- جرد وتتبع وتقييم الموارد المائية ؛
- تعبئة الموارد المائية وتنميتها ؛
- حماية الموارد المائية والحفاظ عليها ؛
- مراقبة استعمال الماء؛
- تدبير الطلب على الماء وتثمينه، وتدبير وتنمية العرض؛
- الحد من تأثير العوامل الطبيعية والتغيرات المناخية على الموارد المائية ؛
- صيانة المنشآت المائية؛
- دراسة واقتراح مشاريع النصوص القانونية المرتبطة بالقطاع.

و لتحقيق هذه السياسة الوطنية للماء كان لزاما على السلطة المكلفة بالماء العمل على عصرنة وتطوير الوحدات المتوفرة، وخلق وحدات جغرافية جديدة تكون قادرة ومؤهلة لتطبيق تصور لا مركزي لتدبير المياه.

إستراتيجية القرب في مجالي الماء و الأرصاد الجوية

مصالح المياه الخارجية

- 46 مصلحة للماء تغطي كل عمالات وأقاليم المملكة تمثل السلطة المركزية على الصعيد المحلي.

- تحدد مهام مصالح المياه فيما يلي؛

- إحصاء موارد المياه؛
- تحديد حاجيات الإقليم بخصوص الماء والمنشآت المائية؛
- تنفيذ برامج القياسات المتعلقة بالمياه السطحية والمياه الجوفية؛
- استغلال وصيانة السدود وفحصها؛
- القيام بالتحقيقات في إطار طلبات ضخ المياه أو جرها.

- تم الاحتفاظ بهذه المصالح داخل بنايات المديريات الجهوية والإقليمية للتجهيز والنقل حيث كانت تعمل قبل إحداث كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة في 7 نونبر 2002، وذلك مراعاة لمزيد من الفعالية وحسن تدبير الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة .

إستراتيجية القرب في مجالي الماء و الأرصاد الجوية

مديريات الأرصاد الجوية الجهوية

تم إحداث خمس مديريات جهوية بكل من الرباط وفاس والدار البيضاء وأكادير و العيون.

المهام التي أنيطت بها:

- التتبع الرصدي؛
- القيام بالتنبؤات الرصدية المحلية؛
- الإنذارات؛
- القيام بالدراسات المتعلقة الأرصاد الجوية المحلية.

إستراتيجية القرب في مجالي الماء والأرصاد الجوية

وكالات الأحواض المائية

بما أن الحوض المائي هو المجال الجغرافي الطبيعي الأمثل لضبط وحل المشاكل المتعلقة بتدبير موارد المياه، وكذا تحقيق تضامن جهوي فعلي بين مستعملي مورد مائي مشترك ، فقد تم إحداث 9 وكالات للأحواض المائية وهي مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تغطي مجموع التراب الوطني، وهي:

- وكالة الحوض المائي لسبو و مقرها بفاس؛
- وكالة الحوض المائي لأم الربيع ومقرها ببني ملال؛
- وكالة الحوض المائي للشاوية وأبي رقراق ومقرها ببن سليمان؛
- وكالة الحوض المائي لتانسيفت و مقرها بمراكش؛
- وكالة الحوض المائي للكوس و مقرها بتطوان؛
- وكالة الحوض المائي لسوس ماسة درعة و مقرها بأكادير؛
- وكالة الحوض المائي لملوية و مقرها بوجدة؛
- وكالة الحوض المائي لغير غريس و زيز و مقرها بالرشيدية؛
- وكالة الحوض المائي للساقية الحمراء وواد الذهب و مقرها بالعيون؛

إستراتيجية القرب في مجالي الماء والأرصاد الجوية

وكالات الأحواض المائية

و لقد أسندت إلى هذه الوكالات مهمة تقييم وتخطيط وتدبير موارد المياه على صعيد الأحواض المائية بصفة عامة، وخاصة القيام بما يلي:

- إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة للموارد المائية التابعة لمنطقة نفوذها؛
- السهر على تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة للموارد المائية داخل منطقة نفوذها؛
- منح الرخص والامتيازات الخاصة باستعمال الملك العمومي المائي؛
- تقديم كل مساعدة مالية وكل خدمة وخصوصا المساعدة التقنية للأشخاص العامة والخاصة التي تطلب منها ذلك سواء من أجل وقاية موارد المياه من التلوث أو من أجل القيام بتهيئة الملك العام المائي أو استعماله؛
- انجاز كل قياسات مستوى المياه والمعيرات وكذا الدراسات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية و الخاصة بالتخطيط والتدبير سواء على مستوى الكم أو على مستوى الكيف؛
- انجاز كل قياسات الجودة وتطبيق مقتضيات القوانين الجاري بها العمل والمتعلقة بحماية موارد المياه وإعادة جودتها بتعاون مع الجهات المختصة؛
- اقتراح وتنفيذ الإجراءات الملائمة لضمان تزويد السكان بالماء في حالة الخصاص في المياه أو للوقاية من أخطار الفيضان؛
- تدبير ومراقبة استعمال موارد المياه المعبأة؛
- انجاز البنيات التحتية الضرورية للوقاية من الفيضانات ومحاربتها؛
- مسك سجل حقوق المياه المعترف بها و للامتيازات ورخص جلب المياه الممنوحة.

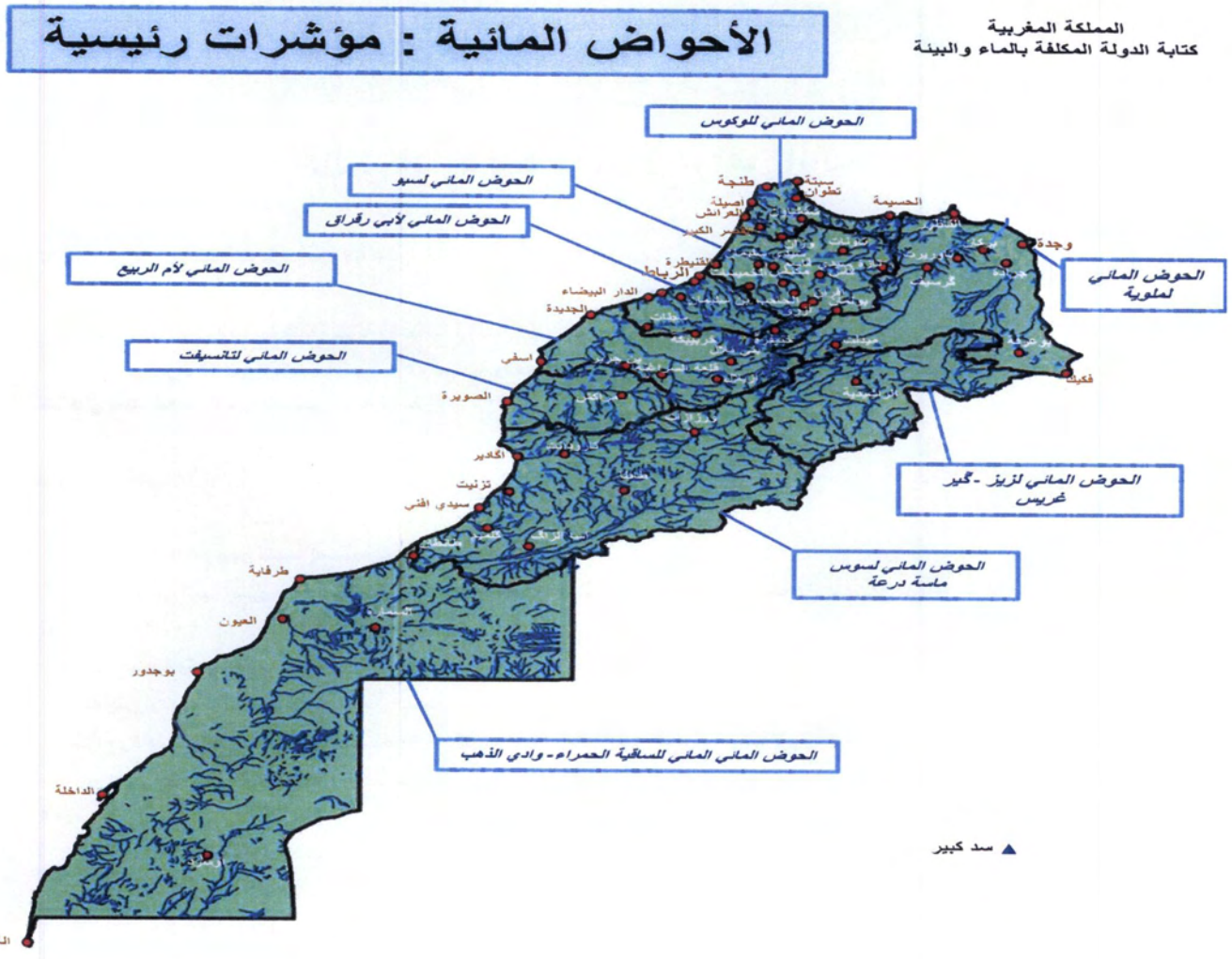

▲ سد كبير

مندوبيات وكالات الأحواض المائية

و نظرا لخصوصيات وشساعة النفوذ الترابي لبعض وكالات الأحواض المائية ولتقريب الإدارة من المواطنين وتمشيا مع البعد الجهوي الذي ما فتئ قطاع الماء يسعى إليه، تم إحداث 6 مند وبيات جديدة بكل من:

- الجديدة وهي تابعة لوكالة الحوض المائي لأم الربيع،
- الحسيمة وهي تابعة لوكالة الحوض المائي للكوس،
- وارززات و كلميم وهما تابعتان لوكالة الحوض المائي لسوس ماسة درعة،
- ميدلت وهي تابعة لوكالة الحوض المائي لملوية،
- الداخلة وهي تابعة لوكالة الحوض المائي للساقية الحمراء وواد الذهب.

إستراتيجية القرب في مجالي الماء و الأرصاد الجوية

مجالس إدارة وكالات الأحواض المائية

تضم مجالس إدارة وكالات الأحواض المائية 48 عضوا يمثلون:

- الثلث لممثلي الدولة؛
- الربع لممثلي المؤسسات العمومية التابعة للدولة والمختصة في إنتاج الماء الصالح للشرب وتوليد الطاقة الكهرومائية والري؛
- ما تبقى لممثلي الغرف الفلاحية المعنية وغرف التجارة والصناعة والخدمات المعنية ومجالس العمالات و الأقاليم المعنية والجماعات السلالية المعنية وجمعيات مستعملي المياه الفلاحية المعنية المنتخبين من طرف نظرائهم.

المهام المناطة بمجلس الإدارة:

- دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة للحوض المائي قبل المصادقة عليه؛
- دراسة برامج تنمية وتدبير موارد المياه وكذا البرامج العامة للنشاط السنوي والمتعدد السنوات للوكالة قبل المصادقة عليها من طرف السلطة الحكومية المكلفة بموارد المياه :
- حصر ميزانية وحسابات الوكالة ،
- تخصيص الأتاوات الناتجة عن التلوث للأعمال الخاصة المتعلقة بإزالة تلوث المياه ،
- اقتراح وعاء ونسب الأتاوات التي يؤديها المستفيدون من خدمات الوكالة على السلطة الحكومية المكلفة بموارد المياه ،
- وضع النظام الخاص بموظفي الوكالة الذي تتم المصادقة عليه حسب الشروط المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل بالنسبة لموظفي المؤسسات العمومية ،
- المصادقة على الاتفاقيات وعقود الامتياز التي تبرمها وكالة الحوض.

إستراتيجية القرب في مجالي الماء و الأرصاد الجوية

لجـــن المـــاء الإقليمية

تم إحداث لجنة للماء على مستوى كل إقليم أو عمال

تضم من بين أعضائها :

- بالنسبة للنصف الأول من ممثلي الدولة وممثلي المؤسسات العمومية التابعة للدولة والمختصة في إنتاج الماء الصالح للشرب وتوليد الطاقة الكهرومائية والري؛
- بالنسبة للنصف الثاني من:
  - رئيس مجلس العمالة أو الإقليم؛
  - رئيس الغرفة الفلاحية ؛
  - رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات ،
  - ثلاثة ممثلين عن المجالس الجماعية المعينين من طرف المجلس الإقليمي ،
  - ممثل عن الجماعات السلالية،

يعهد إلى لجنة الماء للإقليم أو العمالة القيام بما يلي :

- المساهمة في وضع المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للأحواض المائية ،
- تشجيع عمل الجماعات في مجال اقتصاد الماء وحماية موارد المياه من التلوث ،
- اتخاذ كل إجراء من شأنه أن يساعد على توعية الجمهور بحماية موارد المياه والمحافظة عليها.

إستراتيجيـــة القـــرب في مجال البيئة

شهد المغرب في العقود الأخيرة تطورا اقتصاديا مهما بفضل نمو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية، كالصناعة والفلاحة والصيد البحري والعمران و البنيات التحتية والسياحة. وقد صاحبت هذا التطور انعكاسات سلبية على البيئة يتطلب تصحيحها موارد مالية ضخمة.

ورغم المجهودات المبذولة خلال السنوات الأخيرة في كل من المجالات المؤسساتية والقانونية والتقنية والتحفيزية، من أجل توفير الآليات اللازمة للتدبير الجيد للبيئة، فإن بعض جهات المملكة لازالت تعاني من آثار التدهور البيئي المرتبط أساسا بضعف البنية التحتية في ميادين التطهير السائل وتدبير النفايات الصلبة وجودة الهواء بالإضافة إلى اختلالات أخرى في النظم الايكولوجية.

أمام هذا الوضع المقلق، اعتمد قطاع البيئة إستراتجية بيئية جديدة تقوم بالأساس على دعم سياسة القرب، وذلك تماشيا مع مقتضيات الأجندة 21 وخصوصا مبدأ "التفكير شموليا والعمل محليا"، مما يفترض وجود استمرارية بين المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.

وفي هذا الصدد، فإن التدبير الجهوي للتنمية المستدامة باعتباره أداة لتعزيز اللامركزية والديموقراطية المحلية، سيساهم لا محالة في تأهيل النسيج السوسيو-اقتصادي الوطني، خاصة وأن السياق الاقتصادي الدولي وكذا التوجهات الاقتصادية والسياسية للبلاد تفرض ضرورة منح مسؤوليات واسعة للجهات في مجال التنمية والتدبير المحلي.

ولهذا، فإن التوجه الجديد لقطاع البيئة يندرج في إطار دعم سياسة جهوية تطوعية، معززة بانخراط مختلف المتدخلين سواء على المستوى المحلي أو الجهوي وذلك من أجل تنفيذ مخططات العمل لهذا القطاع.

ولتحقيق ذلك، فإن قطاع البيئة اعتمد مقاربة ثلاثية الأبعاد ترمي إلى تقوية اللامركزية والبرمجة والشراكة:

إستراتيجيـــة القـــرب في مجال البيئة

1. المقاربـة المجاليـة:

ستساهم هذه المقاربة المجالية في الفهم الجيد للحالة البيئية المحلية وتقديم الدعم المناسب للجماعات المحلية لدمج البعد البيني في إستراتيجيتها ومخططاتها العملية.

وتضم هذه المقاربة الإجراءات المتخذة التالية:

أ- دعم اللامركزية و تعزيز المصالح الخارجية:

تم إحداث مصالح خارجة لقطاع البيئة لأجل تعزيز تواجد قطاع البيئة على المستوى الجهوي والمحلي وتقريب إدارة البيئة من الفاعلين الجهويين والمحليين. و يتمحور دور هذه المصالح حول الأنشطة التالية:

- مراقبة البيئة ورصد حالتها من أجل ضبط المشاكل المتعلقة بها؛
- الحرص على تطبيق مقتضيات الإطار التنظيمي والتشريعي من خلال تدبير أشغال اللجنة الجهوية لدراسات التأثير على البيئة وأعمال البحث العمومي وكذا القيام بعمليات التفتيش والمراقبة؛
- تقديم المساعدة التقنية لفائدة المتدخلين المحليين من أجل تحديد الحلول المناسبة لحماية البيئة؛
- مصاحبة الفاعلين الاقتصاديين في تنفيذ مشاريع الإنتاج النظيف؛
- القيام بأنشطة التحسيس وتعبئة المتدخلين والشركاء المحلين.

ب- إحداث مراصد جهوية للبيئة والتنمية المستدامة:

ستضطلع هذه المراصد بدور أساسي فيما يخص تحسين معرفة الحالة البيئية على المستوى الجهوي وتعميق تحليل التفاعلات بين البيئة والتنمية والاستشراف من أجل توجيه القرار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من هذا المنظور، فإن المهام المنوطة بهذه الهياكل يمكن تلخيصها كالتالي:

- متابعة مستدامة للحالة البيئية،
- تدبير المعلومات البيئية،
- تطوير آليات المساعدة على اتخاذ القرار.

إستراتيجيـــة القـــرب في مجال البيئة

1. المقاربـة المجاليـة:

ت- إحداث اللجان الجهوية لدراسات التأثير على البيئة:

مع صدور المراسيم التطبيقية للقانون 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة (المرسوم رقم 563-04-2 المتعلق باختصاصات وسير اللجنة الوطنية واللجان الجهوية لدراسات التأثير على البيئة والمرسوم رقم 564-04-2 المتعلق بتحديد كيفيات تنظيم وإجراء البحث العمومي الخاص بالمشاريع الخاضعة لدراسات التأثير على البيئة والمصادق عليهما في 4 نونبر 2008)، شهدت بلادنا مرحلة جديدة باعتماد اللامركزية الجهوية لمسطرة دراسات التأثير على البيئة بالنسبة للمشاريع التي لا يتعدى حجم استثمارها 200 مليون درهم مع تمكين المواطنين من التعرف على الآثار المحتملة للمشروع على البيئة وإبداء ملاحظاتهم واقتراحاتهم بشأنه.

وفي إطار إنشاء اللجان الجهوية لدراسات التأثير على البيئة يرأسها ولاة الجهات، فإن قطاع البيئة اتخذ الإجراءات التالية:

- تمكين المصالح الخارجية من الموارد البشرية واللوجستيكية لتسيير الكتابة الدائمة للجان الجهوية لدراسات التأثير على البيئة وكذا لجن البحث العمومي؛
- توجيه مذكرة مشتركة بين كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة ووزير الداخلية إلى ولاة جهات المملكة لإخبارهم بمضمون المراسيم السالفة الذكر والتدابير الواجب اتخاذها لتطبيقها؛
- إصدار قرار لكاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة يقضي بتفويض التوقيع على قرار الموافقة البيئية نيابة عنه للولاة؛
- إعداد آليات العمل وجعلها في متناول اللجان الجهوية لدراسات التأثير على البيئة لضمان موضوعية ومصداقية النتائج المحصل عليها في مسلسل تقييم الآثار على البيئة؛
- تنظيم دورات تكوينية لدعم قدرات أعضاء اللجن الجهوية.

2. مقاربـة البرمجـة:

ترتكز هذه المقاربة على ضرورة القيام بمشاريع مندمجة بالتنسيق مع جميع المتدخلين لتوحيد الجهود ودعم المكتسبات، وضمان الاستمرارية واستدامة الانجازات.

وقد تم تبني هذه المقاربة للاستجابة للشروط التالية:

- التنسيق بين مختلف المشاريع المنفذة؛
- التشاور والتنسيق مع جميع الأطراف المعنية؛
- الفعالية في التنفيذ؛
- التزام الجهات المعنية على المدى الطويل؛
- التقييم الدوري على أساس النتائج.

وتعتمد هذه المقاربة على إنجاز البرامج التالية:

- البرنامج الوطني للتطهير السائل ؛
- البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة؛
- البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية؛
- البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمساجد والمدارس القرآنية؛
- البرنامج الوطني لحماية جودة الهواء؛
- البرنامج الوطني للوقاية من التلوث الصناعي والمخاطر؛
- برنامج تحسين إطار عيش المواطنين؛
- برنامج إعداد الفضاءات الترفيهية بالغابات ؛
- برنامج حماية وتثمين التنوع البيولوجي.

إستراتيجيـــة القـــرب في مجالي الماء والبيئة

3. مقـاربة الشراكـة

إن إعادة النظر في الهيكلة ومرونة التسيير رغم أهميتهما لا يمكنهما لوحدهما تحقيق كل أهداف الحكامة المنشودة، فقد كان لزاما التوجه إلى ما هو أبعد من ذلك بانتهاج سياسة الشراكة مع الفاعلين المحليين من جهات و عمالات و أقاليم وجماعات محلية وجمعيات.

ولعل أجلى تجسيد لهذه الخطة الرائدة هو اتفاقيات الإطار للشراكة مع الجهات التي تم التوقيع عليها تحت إشراف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم 14 أبريل 2009 بمدينة فاس، من طرف قطاعات الداخلية، والاقتصاد والمالية والزراعة والصيد البحري، والماء والبيئة والمندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر، وكذا من طرف الولاة ورؤساء مجالس جهات المملكة.

وإن التوقيع على هذه الاتفاقيات الإطار يعتبر إشارة قوية لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجهة وباقي الفرقاء في مجال تدبير الشأن المائي والبيئي، وتحولا ملموسا في تجسيد إستراتيجية القرب لقطاعي الماء والبيئة تهدف إلى وضع أسس التنمية المحلية المستدامة في خدمة الأجيال الحاضرة واللاحقة.

و بناء على الاتفاقيات الإطار السالفة الذكر، تم إبرام 690 اتفاقية موضوعاتية مع كل العمالات و الأقاليم منها 300 اتفاقية تهم قطاع الماء و 390 اتفاقية تهم قطاع البيئة.

3. مقـاربـة الشراكـة

1.3. الاتفاقيات الموضوعاتية في مجال الماء:

- تعبئة الموارد السطحية بواسطة السدود؛
- الاقتصاد في الماء وتثمين موارد المياه؛
- معالجة وتحديد مجاري الأودية؛
- الحماية من الفيضانات؛
- حماية الموارد المائية الجوفية وإعادة تكوين المخزون المائي الاستراتيجي؛
- التغذية الاصطناعية للفرشاة المائية؛
- تحديد الملك العام المائي؛
- حماية البحيرات الطبيعية؛
- محاربة التصحر وانجراف التربة؛
- إعادة استعمال المياه العادمة بعد معالجتها.

إستراتيجيـــة القـــرب في مجالي الماء والبيئة

3. مقـاربـة الشراكـة

2.3. الاتفاقيات الموضوعاتية في مجال البيئة تهم الميادين التالية:

- التطهير السائل في المجال الحضري؛
- التطهير السائل في المجال القروي؛
- التدبير البيئي للنفايات؛
- التدبير البيئي للمدارس القروية؛
- التدبير البيئي للمساجد والكتاتيب القرآنية؛
- جمع والتخلص من الأكياس البلاستيكية واستبدالها بأكياس سريعة التلاشي؛
- مكافحة التلوث الصناعي؛
- مكافحة تلوث الهواء؛
- إعداد فضاءات ترفيهية؛
- حماية وتثمين التنوع البيولوجي؛
- تدعيم برنامج مدن نظيفة؛
- إحداث المراصد الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة؛
- التواصل والتحسيس ؛
- البحث العلمي في مجالي الماء والبيئة.